

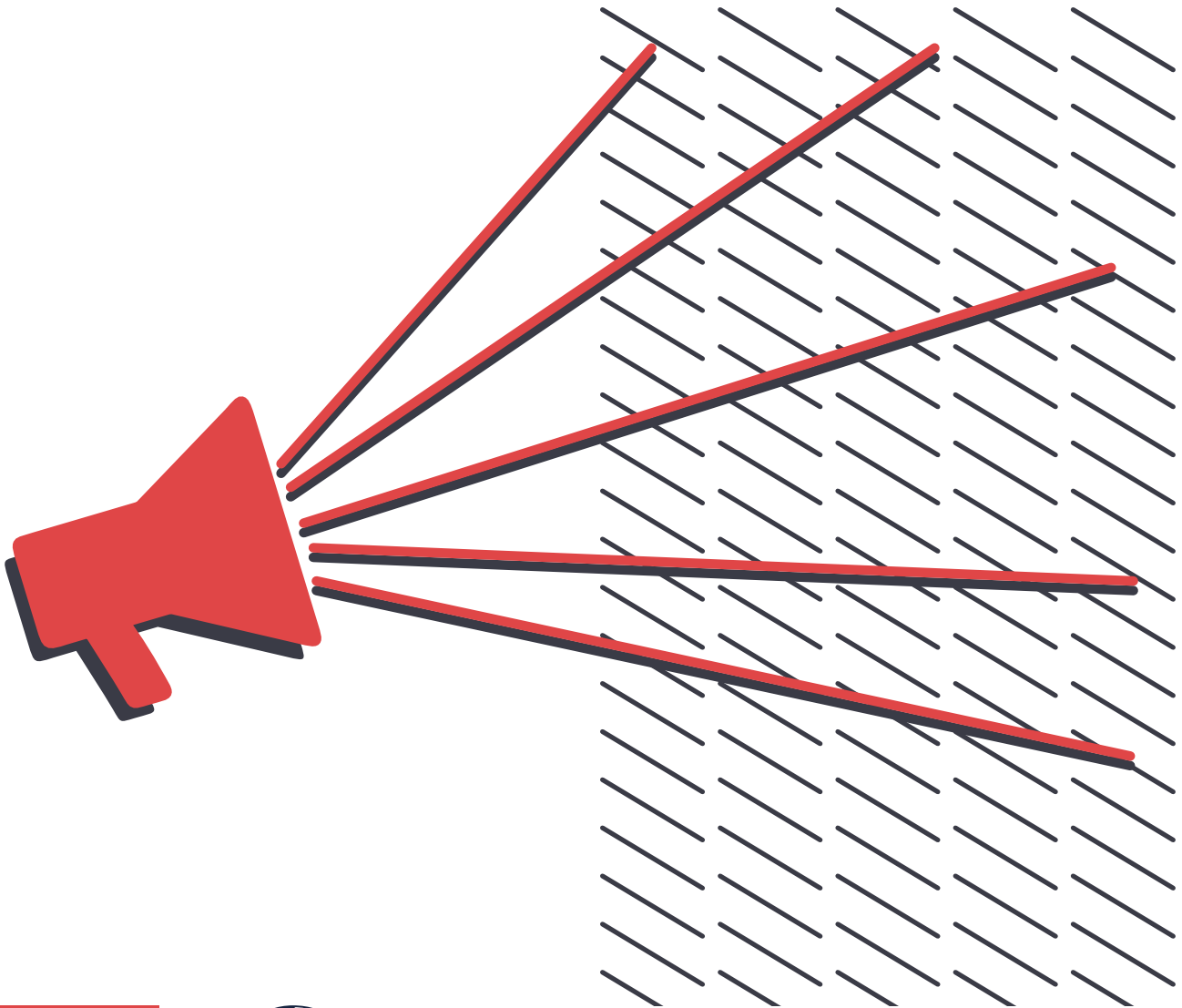
نُهُج تكميلية بين مناصرة الحماية

الدولية والمحلية

'لا تتحدث نيابةً عني، سأحدث عن نفسي'

جيما ديفيز وألكسندرا سبنسر

أذار/مارس ٢٠٢٢



شكر وتقدير

يتقدم المؤلفون بالشكر إلى النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (ARDD) على تنظيم وتسهيل وتدوين المقابلات في الأردن. شكر خاص لكل من ناصر أبو الذهب وسوزان محارب. شكرًا أيضاً لديفيد دينج، وميشيل دارسي، وغارث سميث، ولورا ساوتيل، وكيدوسان تيل، الذين دعموا الأبحاث في جنوب السودان.

يعرب المؤلفون عن امتنانهم لإدارة برنامج مجموعة السياسات الإنسانية (HPG)، ولخبرة الإنتاج والاتصالات التي قدمتها لورا ميرشينج، وكات لانجدون، وهانا باس، وسورتشا أوكالاجان، وسارة ريد، وتوماس هاريسون، ونوشين مالك، وماثيو فولي.

والأهم من ذلك، يود المؤلفون أن يشكروا المجتمع المدني وممثلي المنظمات غير الحكومية الوطنية الذين قابلناهم. نقدر صدقك وصراحتك.

حول المؤلفين

جيما ديفيس هي زميلة باحثة كبيرة مع مجموعة السياسات الإنسانية في معهد التنمية الخارجية.

أليكساندرا سبنسر هي موظفة أبحاث مع مجموعة السياسات الإنسانية في معهد التنمية الخارجية .

نشجع القراء على إعادة إنتاج مواد لمنشوراتهم الخاصة، طالما أنها لا تُباع تجارياً. يطلب معهد التنمية الخارجية الإقرار الواجب ونسخة من المنشور. للاستخدام عبر الإنترنت، نطلب من القراء التوجه إلى المصدر الأصلي على الموقع الإلكتروني الخاص بمعهد التنمية الخارجية. الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تمثل بالضرورة آراء معهد التنمية الخارجية أو شركائنا.

هذا العمل مُرخص بموجب CC BY-NC-ND 4.0.

كيف تستشهد: Davies, G. and Spencer, A. (2022) "النهج التكاملية بين الدعوة إلى الحماية الدولية والمحلية: لا تتحدث نيابة عني ، سأحدث عن نفسي". مذكرة إحاطة مجموعة السياسات الإنسانية. لندن: ODI (<https://odi.org/en/publications/collective-approaches-between-international-and-local-protection-advocacy-dont-speak-for-me-ill-speak-for-myself>).

تم إعداد هذا الملف بتنسيق (PDF) وفقاً للممارسات الجيدة للوصول.

مقدمة

إن قيمة التُّهَج التكميلية بين الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية والوطنية/ المحلية (المشار إليها هنا باسم الوطنية) للقيام بالدعوة لنصرة حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح أمر معترف به تماماً. وإن الاندفاع المتزايد نحو 'توطين' العمل الإنساني أدى إلى تعزيز حقيقة أن الجهات الفاعلة الإنسانية الوطنية هم بمثابة مناصرو الخط الأمامي الأساسيين لحماية السكان المتضررين. ويبدو أن إدماج هذا الفهم في الممارسة الفعلية للجهات الفاعلة الدولية يعتبر أمراً أكثر صعوبة.

حيث يتمتع كلاً من الجهات الإنسانية الوطنية والدولية بنقاط قوة مختلفة في تنفيذ المناصرة. فالجهات الإنسانية الوطنية أكثر قرباً وفهماً للديناميكيات السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية والثقافية في سياق محدد، وستبقى كذلك لفترة طويلة بعد انسحاب الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية (راجع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ٢٠١٦، بودين وميتكالف هونغ ٢٠٢٠، ديفيز ٢٠٢١، جراي ميرال وآخرون ٢٠٢١، ميتكالف هونغ ٢٠٢١). وعادةً ما يكون لديهم إمكانية أكبر للوصول إلى المحاورين الوطنيين. ويمكن للجهات الفاعلة الدولية أن تتاح لها فرص أكثر للوصول إلى المنابر الإقليمية والدولية والمحاورين، وفرص أكثر للحصول على التمويل. ومع ذلك، فإنه في أغلب الأحيان تغاضى جهود مناصرة الحماية الدولية في أفضل الأحوال، بل تضعف في أسوأ الأحوال عن مبادرات المناصرة الوطنية. وحيثما ينشأ التعاون، فإنه غالباً ما يكون مدفوعاً من الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية، بينما يكافح المناصرون الوطنيون من أجل سماع أصواتهم أو تلقي الدعم الذي يحتاجون إليه من المجتمع الدولي للقيام بالمناصرة التكميلية (جراي ميرال وآخرون ٢٠٢١).

يستكشف هذا المستند الممارسة الحالية للمناصرة التكميلية بين الجهات الفاعلة الإنسانية الوطنية والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية لتعزيز حماية السكان المتضررين من النزاع، مع التركيز بشكل خاص على الأردن وجنوب السودان. ويبحث في العوامل التي تُمكن التُّهَج التكميلية للمناصرة والتحديات والمخاطر التي تنطوي عليها، و تأييد الفرص المتاحة لتعزيز التُّهَج التكميلية والتعاونية لمناصرة الحماية.

كما يعتمد هذا المستند على بحث سريع مبني على مجموعة محدودة من المقابلات ومناقشات مجموعات الدراسة مع الجهات الفاعلة الإنسانية الوطنية والدولية العاملة في الأردن وجنوب السودان. وتُستكمل بمقابلات مع ممثلي المنظمات والمنصات الوطنية والدولية. هذه الدراسة جزء من برنامج البحوث المتكامل لمجموعة السياسات الإنسانية ٢٠٢٢-٢٠١٩ لمناصرة الحماية، والذي يستكشف التطبيق الحالي لمناصرة الحماية من قبل مجموعة من الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية وتعاونهم مع الجهات الفاعلة الإنسانية الوطنية والدولية داخل القطاع الإنساني وخارجه.

ويتمتع كل من الأردن وجنوب السودان بمجتمع مدني قوي، حيث تنشط المنظمات غير الحكومية الوطنية (NNGO) لمنظمات المجتمع المحلي (CBO) في مناصرة الحماية وفي تقديم المساعدة الإنسانية. وتنظم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي والمجتمع المدني نفسها، في كلا البلدين، من خلال مجموعة متنوعة من المنظمات. وتمثل جزءاً من آليات التنسيق الإنساني الذي تقوده الأمم المتحدة وتتصل اتصالاً وثيقاً بهيئات تسيق المنظمات الدولية غير الحكومية. في الأردن، تم دمج منتدى المنظمات غير الحكومية الأردنية (JONAF) الذي أنشأته النهضة العربية غير الحكومية للديمقراطية والتنمية في عام ٢٠١٦ بشكل كامل في الاستجابة الإنسانية؛ شاركوا في رئاسة منتدى المنصة الإنسانية مع منتدى المنظمات غير الحكومية الأردنية (JIF)، و ٦٣ عضواً من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي في جزء من مجموعة عمل الحماية. يعمل أعضاء منتدى المنظمات غير الحكومية الأردنية بشكل تعاوني مع المنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والحكومة الأردنية في السعي للتأثير على صانعي القرار بشأن قضايا حماية اللاجئين، بما في ذلك تحديد النجاحات والتحديات والتعديلات المطلوبة لتنفيذ ميثاق اللاجئين¹. يتم تمثيل المنظمات غير الحكومية الوطنية عبر هيكل تسيق الشؤون الإنسانية في جنوب السودان، بما في ذلك الفريق القطري للعمل الإنساني (HCT) وقطاع الحماية. إلى جانب الاستجابة الإنسانية، اجتمعت العديد من منظمات المجتمع المدني للاستفادة

1 كان ميثاق اللاجئين في الأردن نتيجة لعملية الاتفاق العالمي للاجئين، والذي أكد من جديد التزام الدول بمعالجة ودعم اللاجئين بشكل جماعي. لمزيد من التفاصيل حول ميثاق الأردن، اطلع على: <https://globalcompactrefugees.org/article/jordan>.

أصبح منتدى المجتمع المدني في جنوب السودان اليوم راسخاً، ويتمتع بالشرعية، كما أنه صار مسموعاً بين الأوساط الدبلوماسية، ويمتلك علاقات قوية تمكنه من الوصول المباشر إلى أصحاب المصلحة الدوليين. وقد تجلّى ذلك من خلال طلب مُوجّه إلى منسق منتدى المجتمع المدني في جنوب السودان لإحاطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في حزيران/ يونيو ٢٠٢١ (مجلس الأمن الدولي ٢٠٢١). كان المنتدى سباقاً في حشد جهود المجتمع المدني، وتوسيع نطاق الوصول من خلال البرامج الإذاعية، والقيام بالمناصرة المباشرة مع القادة السياسيين والعسكريين في جنوب السودان.

ولقد سعى الائتلاف النسائي للحصول على الدعم من منظمة أوكسفام وكرايسس أكشن والمساعدات الشعبية النرويجية للاستفادة من الحماس الناتج عن عملية السلام، وجذب الانتباه إلى حقوق المرأة وتمكينها (أوكسفام ٢٠٢٠). ودعمت منظمة كرايسس أكشن Crisis Action التحالف النسائي لإجراء أول قمة عبر الإنترنت على الإطلاق حول قضايا المرأة والسلام والأمن في جنوب السودان (سوا جنوب السودان ٢٠١٨). وساهمت هذه الحملة والحملات الشبيهة في إحداث نقلة في سرد أدوار وحقوق النساء والفتيات، مع تحدي المعايير الأبوية في مجتمع جنوب السودان.

تبرز جهود المناصرة ضد العنف الجنسي في جنوب السودان كيف يمكن للاهتمام الدولي بقضايا الحماية للجهات الفاعلة الوطنية والأشخاص المتضررين أن يخلق مجالاً واسعاً لمشاركة الحوار حول القضايا التي تؤثر عليهم. حيث أصدرت منظمة أطباء بلا حدود تقريراً عن الزيادة الهائلة في حالات العنف الجنسي التي كانوا يعالجونها في عيادتهم في بانتيو في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ (منظمة أطباء بلا حدود ٢٠١٨). ورغم أن هذا أدى إلى طرد أحد موظفي منظمة أطباء بلا حدود، فقد حشدت منظمات حقوق المرأة لمواصلة رفع مستوى الوعي حول المستويات المروعة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في جنوب السودان. تحدثت ممثلة المنظمات الدولية غير الحكومية الداعمة لمنظمات حقوق المرأة عن الثقة المتزايدة للمجتمع المدني والناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في إثارة هذه القضايا والمطالبة بالتغيير، وهو ما نسبوه جزئياً إلى الاعتراف الدولي والدعم في جذب الانتباه إلى هذه القضية. لقد أدركت الجهات الفاعلة الدولية على نحو متزايد الحاجة الملحة لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، مما يؤدي إلى استدامة الدعم والتمويل. وقال أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إن الدعم المتزايد للناجين أدى إلى تغييرات ملموسة في حياة الناس سواء من خلال الدعم الصحي أو النفسي أو القضائي.

تضمنت أيضاً المناصرة التكميلية حول العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في جنوب السودان دعوات بقيادة وطنية لآليات مناسبة لتعويض المتضررين. أدت المناصرة التعاونية والمستمرة من أعضاء المجموعة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتي تمثلها المنظمات الوطنية والدولية جنباً إلى جنب مع نشطاء حقوق المرأة، إلى إنشاء أول محكمة أحداث ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي في جوبا عام ٢٠٢٠. وكانت المسألة هي موضوع المناصرة للمجموعة الفرعية المعني بقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في ذلك العام، مما زاد من وضوح وزخم العنف القائم على النوع الاجتماعي على الصعيد العالمي وداخل جنوب السودان. وأسفر ذلك عن إحالة القضايا من المستوى الدولي إلى المستوى المحلي، بطرق من بينها خدمات الدعم ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي، وسجلات إدانات ناجحة.

أسست أشكال التعاون الدولية والوطنية الأخرى في جنوب السودان مجموعات دعم الناجين وبدأت حواراً مباشراً بين الناجيات من العنف الجنسي وصانعي القرار داخل الحكومة، في حين خلق الدعم من الحلفاء الدوليين ضغطاً إضافياً على الحكومة للعمل. تضمن جزء من هذه المبادرة مؤتمر "الناجون يتحدثون" المدعوم دولياً في جوبا في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١، حيث أشرك الناجون من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي المسؤولين وصناع السياسات، بما في ذلك من الحكومة، حول تأثير العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الحقوق من أجل السلام ٢٠٢١).

تواصل مجموعات المجتمع المدني والناجين العمل مع المنظمات الدولية غير الحكومية لتسليط الضوء على العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في جنوب السودان لأصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويشددون على أهمية سماع أصحاب المصلحة هؤلاء مباشرة من المتضررين. كما قال أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، فهم يريدون في النهاية من المجتمع الدولي "فهم قصصنا، [و] فهم الديناميات".

التحليل التكميلي لمواقف المناصرة وصياغتها

يتطلب تعزيز حماية المجموعات المتضررة من النزاع تحليلاً سياقياً قوياً ورسائل مناصرة محددة بوضوح. وكان هذان المجالان اللذان أبرزهما الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات بوصفهما مستفيدين من التعاون بين الجهات الفاعلة الدولية والوطنية في الأردن وجنوب السودان.

وفي الأردن، سلط الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الضوء على افتقار المجتمع الإنساني الدولي إلى فهم كيفية التأثير على الحكومة الأردنية ، مع الاعتماد المفرط على مناهج الدعوة المعيارية والمعممة، مثل البيانات العامة القائمة على الأطر الدولية. وفي بعض الأحيان كان لذلك تأثير سلبي على أهداف المناصرة ، بما في ذلك توبيخ الحكومة الأردنية. وأدت الشراكة غير الرسمية بين JONAF و JIF إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية مع الأمر المتحدة والجهات المانحة والحلفاء الحكوميين في صياغة ونهج مناصرة الحماية. دعمت مشاركة المنظمات المحلية الغير الحكومية التقدم في ، على سبيل المثال ، وصول اللاجئين إلى العمل.

في جنوب السودان ، أفاد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن فهم الموظفين المحليين والجهات الفاعلة الوطنية لتحركات السكان والنزاع والاحتياجات الإنسانية ساهم في التحليل الحاسم لاحتمال وقوع الناس في الجوع الشديد أو الكارثي. في منطقة بيبور، على سبيل المثال، تزامنت زيادة انعدام الأمن الغذائي مع فترة من العنف المتزايد المرتبط باستعراض ثقافي للقوة بين الشباب الذكور. حاولت الجهات الفاعلة الدولية التأثير على سلوك هؤلاء الشباب من خلال الرجوع إلى الأطر القانونية الدولية؛ أو، في حالة بعثة الأمر المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) ، باستخدام الأساليب العسكرية. ومع ذلك ، كان لهذا تأثير ضئيل وقيل إنه قليل الأهمية أو الاهتمام بهذه المجموعات. انخرطت بعض الجهات الفاعلة الدولية في حوار مع أصحاب المصلحة المحليين ، بما في ذلك النساء ، لفهم العوامل العرقية والثقافية الكامنة وراء هذه الممارسات ، وفهم النتائج المرتبطة بالعنف، ومناقشة الحلول. وقد مكن ذلك من إجراء مناقشات حول كيفية تحقيق الشباب لأهدافهم بتكلفة بشرية أقل.

عند مناقشة فوائد التحليل الدقيق الخاص بالسياق ، أشار أحد المشاركين إلى أن هذا يتطلب التواضع والاستعداد للاستماع من جانب الجهات الفاعلة الدولية. في المثال المذكور أعلاه، كان هذا غائباً في كثير من الأحيان بسبب الاعتقاد الواضح بأن المقاربات الدولية والعسكرية للتعامل مع الجهات المسلحة المحلية كانت متفوقة على التحليلات والحلول المحلية.

العوامل التي ستمكّن من تحقيق التكاملية من أجل مناصرة الحماية

الاستفادة من الزخم والإرادة السياسية

ناقشت أمثلة على المناهج التكميلية للمناصرة كل الزخم المتولد أو الفرص السياسية. على سبيل المثال ، استخدمت منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان زخم عملية السلام لعام ٢٠١٨ لتعزيز مدخلات المجتمع المدني في العملية. واجتذبت إحدى المبادرات ، "جنوب السودان يراقب" ، اهتماماً كبيراً ودعمًا دولياً ، وولقت فرصاً للمنتدى للقيام بمزيد من المناصرة للمشاركة في عملية السلام (منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان، ٢٠١٨).

كانت زيادة الاهتمام الدولي والوطني بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي عاملاً رئيسياً في إبراز القضية في جنوب السودان. أدت الجهود التكميلية من الجهات الفاعلة الدولية والوطنية إلى تعزيز الرؤية على نطاق العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي واستدامته في جنوب السودان. أدى تقرير منظمة أطباء بلا حدود ، ورفع التقارير الدولية والوطنية ، وتعبئة الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى ظهور قوي وزخم. كان دور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في إشراك حلفاء الحكومة في هذه المناصرة دوراً رئيسياً أيضاً. ومع ذلك ، في حين كان يُنظر إلى وجود حلفاء أقوياء من الحكومة على أنه ضروري - بما في ذلك إنشاء محكمة العنف القائم على النوع الاجتماعي والأحداث في جوبا - فإن المؤيدين الرئيسيين كانوا من النساء ، ولا يزال الافتقار إلى الأبطال الذكور ذوي النفوذ يمثل عقبة رئيسية أمام تحريك هذه الأجندة إلى الأمام.

يوضح كلا المثالين فرص الاستفادة، بما في ذلك الفرص السياسية: تشكيل منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان المبني على الزخم والإرادة السياسية داخل المجتمع الدولي وفي أجزاء من الحكومة الوطنية ، في حين أن الرؤية والتعبئة حول العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ساهمت في بناء الإرادة السياسية ، بما في ذلك من خلال تنمية الحلفاء داخل الحكومة والمجتمع الدولي.

يعد الدعم من الأفراد في مناصب القيادة و / أو النفوذ أمراً أساسياً لتطوير مبادرات الدفاع عن الحماية وحشد الدعم. لذلك ، يعد منظوراً طويلاً المدى أيضاً، حيث يمكن أن يستغرق التغيير سنوات. وغالباً ما يكون هذا هو المكان الذي تقتصر فيه النهج التي يقودها العمل الإنساني لمناصرة الحماية ، نظراً للتمويل قصير الأجل ودورات التخطيط في العديد من المنظمات الإنسانية. على النقيض من ذلك ، فإن الجهات الفاعلة الوطنية حاضرة ومستعدة للانخراط في مثل هذه القضايا على المدى الطويل.

والمرونة مطلوبة لتعظيم فرص الزخم وإجراء المناصرة التفاعلية. ويمثل هذا حاجزاً رئيسياً أمام المنظمات الإنسانية الأكبر حجماً التي تدير منح البرامج المقيدة. لهذا السبب ، يمكن للمنظمات الأصغر ، أو المنظمات ذات التمويل الأقل تقييداً ، أن تكون في وضع أفضل لدعم المناصرة الوطنية. وأكد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن بعضاً من أعظم النجاحات في الدفاع عن الحماية قد تحققت من قبل مجموعات غير رسمية لم تلتق تمويلًا متعلقًا بالبرنامج ويمكن أن تعزز الزخم والتعبئة والاستجابة في الوقت المناسب. وأفاد عدد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنه ، لأسباب ذات صلة ، يمكن أن توفر الدعوة التي لا "تحمل علامة تجارية" من قبل المنظمات فرصاً لإبداع أكبر بما يتجاوز الأساليب التنظيمية القياسية.

شراكات وثقة متساوية

غالباً ما اعتمدت الدعوة التعاونية في جنوب السودان والأردن على الأفراد وكانت مبنية على الثقة. واعتمد دعم منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان والاتلافات النسائية في جنوب السودان على الأفراد في المنظمات الدولية غير الحكومية الذين شاركوا بشكل جماعي مع المجتمع المدني لدعم رؤية طويلة الأجل ، وتوفير التمويل والدعم الفني. وفي الأردن ، استثمر المدير الجديد لـ الاتحاد الأردني لشركات التأمين في بناء العلاقات مع التحالف الوطني الأردني وأعضائه، واستمع إلى التحديات التي تواجه الجهات الفاعلة الوطنية وسعى إلى حلول تعاونية. وفي كلا المثالين ، كان بناء الثقة من خلال المشاركة طويلة الأمد أمراً أساسياً. تحدث الأفراد المشاركون عن الحاجة إلى قيم وأهداف متشابهة بين المنظمات والأفراد لتسهيل المناصرة التكميلية. غالباً ما تتبدد مثل هذه المستويات العالية من التعاون عندما ينتقل الأفراد المعنيون. كما يتضح من أمثلة الأردن وجنوب السودان ، فإن ترجمة النجاح القائم على الأفراد إلى نجاح طويل الأمد يتطلب بناء المصداقية والشبكات والشراكات المتساوية والمشاركة المستدامة.

يمكن أن تكون شراكات البرمجة أيضاً بمثابة نقطة دخول لمناصرة الحماية. ففي الأردن، عملت منظمة تمكين الوطنية الغير حكومية منذ سنوات على حقوق العمل للاجئين السوريين ، بما في ذلك وصول المرأة إلى سوق العمل. وأصبح هناك فرص شراكة أكبر للمنظمات الوطنية مع التوقيع على ميثاق اللاجئين وما أعقبه من زيادة التمويل الدولي. تفاوضت منظمة تمكين على هذه الأمور على أساس أنها ستحافظ على استقلاليتها في البرمجة ومبادرات المناصرة ، مع الحفاظ على المساحة لقيادة مناصرة الحماية عندما لا تكون الوكالات الدولية راغبة أو قادرة على القيام بذلك ، والتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية الأخرى للضغط من أجل حقوق العمل للاجئين السوريين حيث تتوافق المقاربات والأولويات.

الشرعية

أدت التحولات الجيوسياسية وتراجع التعددية وجداول أعمال إنهاء الاستعمار في بعض النواحي إلى تراجع تأثير الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية في الشمال العالمي ، وفي بعض الحالات ، المعايير والمبادئ الدولية. ونتيجة لذلك ، هناك أسباب مبدئية وعملية على حد سواء لزيادة الاستثمار في جهود المناصرة الوطنية وضمان النهج التكميلية. سلط الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الضوء على الكيفية التي يُنظر بها إلى المنظمات الدولية التي يمثلها أفراد من دول الشمال ، في العديد من السياقات ، على نحو متزايد على أنهم دعاة أقل مصداقية تجاه أصحاب المصلحة الوطنيين.

أشارت الجهات الفاعلة الوطنية في كل من الأردن وجنوب السودان بانتظام إلى الجهات الفاعلة الوطنية التي تعرف كيفية التحدث مع المجتمع المحلي. مثل Chowdhury (٢٠١٨: ٧-٦): "الحقيقة هي أن المنظمات غير الحكومية المحلية والقادة المحليين مقبولون بدرجة أكبر عندما يتعلق الأمر بالمناصرة في حالة الأزمات". وسلط أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في الأردن الضوء على أن الترجمات العربية لرسائل المناصرة الموضوعية دولياً كانت غالباً "آلية" ولا معنى لها للمجتمعات المحلية: "نحن نعرف كيفية مخاطبة أصحاب المصلحة هؤلاء والتحدث بلغتهم". وأشار المجيبون بمسألة حقوق المرأة: أن تركيز المجتمع الدولي على الزواج المبكر دون فهم للثقافة التقليدية لم يكن له تأثير يذكر على مر السنين. وتحدثت الجهات الفاعلة الوطنية عن الحاجة إلى أن تكون حساسة تجاه المجتمعات وتغيير طريقة صياغة القضية. ولقد أفادوا من خلال "التحدث بلغتهم" ، بأنهم يحظون بقبول أكبر وبالتالي حوار مع المجتمعات ، مما تم تحقيقه سابقاً.

تحديات المناصرة التكميلية

النُهج من أعلى إلى أسفل: لا يتم الاستماع إلى الأصوات أو يتم استبعادها أو إسكاتها

لا يزال القطاع الإنساني مدفوعاً دولياً، بهندسة ومصطلحات غالباً ما تستبعد الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (Barbelet، ٢٠١٩). وهذا هو الحال في جنوب السودان، حيث أسهم القطاع الإنساني في التسلسل الهرمي من العناصر الدولية إلى المتعلمين من جنوب السودان إلى غير المتعلمين في جنوب السودان. واشتكى العديد من المجبيين من أن جنوب السودان لم يطلعوا على المناقشات بشكل كافي، أو لم يتم الاستماع إليها أو، في بعض الحالات، تم إسكاتهم (انظر الإطار ١). على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٠، بدأت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إغلاق مواقع حماية المدنيين. وفي إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وإدارة الأمن، تم افتتاح هذه المواقع في أواخر عام ٢٠١٣ استجابة للعنف العرقي والسياسي واسع النطاق، بما في ذلك على أيدي الحكومة والجماعات غير الحكومية والمتحالفة معها. تولى جهاز الشرطة الوطنية في جنوب السودان مسؤولية الأمن (بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ٢٠٢٠)، مما أثار مخاوف كبيرة بين السكان بشأن سلامتهم (Mednick، ٢٠٢١).

خانة الروايات والسلطة

تؤثر الروايات الدولية عن العنف والنزاع والسلام في جنوب السودان على كيفية فهم المجتمع الدولي لاحتياجات المدنيين والاستجابة لها. كانت إحدى هذه الروايات أن عملية السلام الوطنية كانت صامدة على نطاق واسع، مع وجود عنف مختلف بين أطراف النزاع الرئيسية الذي تم تصنيفه على أنها عنف مجتمعي محلي (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ٢٠٢٠ أ؛ ب)، وبالتالي ذات نطاق وشدة أصغر من النزاع المسلح الحاد والتي يقل تأثيرها على النظم الغذائية.

وأشار العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات إلى سوء تحليل الصراعات فيما بين الجهات الفاعلة الدولية مما أدى إلى عدم دقة في كل من الحماية وتحليل الاحتياجات. ففي ولاية جونقلي، على سبيل المثال، دفعت رواية العنف المجتمعي المحلي البعض داخل المجتمع الدولي إلى إغفال المؤشرات التي تشير إلى أن المدنيين كانوا يعانون من مستويات حادة من الجوع مرتبطة بمستويات عالية من العنف المستدام والواسع النطاق الذي يستهدف السكان المدنيين وسبل العيش الزراعية-الرعية. ونتيجة لذلك، لم يتم تحديد الخطر المتزايد للمجاعة على نطاق واسع أو الإبلاغ عنه علناً (نيوتن، ٢٠٢١). وتم الإعلان أخيراً عن مجاعة قوية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، بعد ١٠ أشهر من بدء بعض الوكالات في إصدار تحذيرات من ارتفاع مستويات الجوع المرتبط بالعنف (بوكانان سميث وآخرون، ٢٠٢١؛ نيوتن، ٢٠٢١).

يمكن أيضاً رؤية هذا الامتياز لوجهات نظر معينة، والتقليل من أهمية وجهات نظر أخرى، فيما يتعلق بعودة النازحين داخلياً (IDPs) من مواقع حماية المدنيين PoC. وأدى إغلاق المواقع إلى ضغوط من الحكومة لتنفيذ عمليات إعادة ونقل للمدنيين الذين كانوا يقيمون سابقاً في هذه المواقع. وجد هذا البحث مخاوف كبيرة عبر عدد من الجهات الفاعلة الدولية والوطنية تتلخص في أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من مخاطر الحماية نتيجة عمليات العودة المدعومة دولياً. ومع ذلك، وأفادت التقارير أنه تم إسكات المخاوف الوطنية. وتحدث عدد من المجبيين عن تهميش الأصوات الوطنية داخل مجموعة حماية تهيمن عليها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لا سيما بالنظر إلى أن العديد منهم كانوا متلقين لتمويل المفوضية. وتفيد التقارير بأن رصد الحماية لإعلام المناصرة يتم فحصها وإدارتها من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما يترك مساحة صغيرة للمنظمات الوطنية الغير حكومية، وحتى المنظمات الدولية غير الحكومية، لقيادة مبادرات المناصرة بصورة مستقلة.

تم تنفيذ سلسلة من مبادرات الدعوة المغلقة، بما في ذلك إحاطات للدبلوماسيين والمانحين. تم إنشاء منصة انتقالية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ، والأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية غير الحكومية ، وعُقدت مناقشات حول الآثار المترتبة على عمليات الإغلاق في الفريق القطري للعمل الإنساني. ومع ذلك ، كان هذا بقيادة المجتمع الدولي ، واقتصرت المشاركة المباشرة مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على مجموعة صغيرة من المنظمات الدولية غير الحكومية والأمم المتحدة. وبحسب ما ورد كانت العديد من المنظمات الدولية مترددة في التحدث علناً ضد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأعرب عدد من منظمات جنوب السودان عن مخاوف كبيرة من إغلاق مواقع حماية المدنيين، لا سيما في المناطق التي تشهد مستويات عالية للغاية من العنف ، مثل بانتيو وملكال. ومع ذلك ، كانت هناك منصات محدودة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية للتعبير عن هذه المخاوف. على الرغم من انضمام ممثلي المنظمات الوطنية غير الحكومية للفريق القطري للعمل الإنساني، إلا أن ديناميكيات السلطة من شأنها أن توفر فرصاً محدودة للتأثير في صنع القرار.

وبينما انخرطت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في حوار مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية إلى حد ما ، فقد ورد أن هذه المنظمات رمزية إلى حد كبير في بيئة يجب أن يتم اتخاذ قرارات فعلية فيها. وبالتأكيد، اتفق المشاركون في هذه الدراسة على أن الجهات الفاعلة الوطنية والمجتمعات المتضررة ليس لها تأثير حقيقي أو إشراف على العملية. ولاحظ أحد الذين تمت مقابلتهم أن المجتمع الدولي "لا يرحب كثيراً بأصوات جنوب السودان".

وبالمثل ، في الأردن ، استبعدت المنظمات الوطنية في البداية من التخطيط واتخاذ القرار ضمن الاستجابة عندما تم إنشاء الهيكل الإنساني في عام ٢٠١١ استجابةً للقدوم الجماعي للاجئين السوريين. وتحديث الجهات الأردنية الفاعلة عن معاملتهم كشركاء منفذين فقط - كما هو الحال في العديد من الاستجابات الأخرى. ووصفوا الكفاح الطويل والشاق على مدى عدة سنوات من أجل المزيد من التكامل في الاستجابة. كان هذا يعتمد جزئياً على الضغط الجماعي المستمر على مدى عدد من السنوات من خلال التحالف الوطني الأردني وأعضائه.

عدم الثقة وعدم الاحترام

ديناميات القوة بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية ضمن الاستجابات الإنسانية ، وما ينتج عنها من تسلسل هرمي موجه دولياً، تعني أن الجهات الفاعلة الوطنية يمكن أن تنظر أن الجهات الفاعلة الدولية على أن لديها شعور بالتفوق في غير محله . وفي الأردن ، قال العديد من المشاركين من المنظمات الوطنية إنهم شعروا أن المنظمات الدولية تعاملهم على أنهم "نظراء أقل" أو "من الطبقة الدنيا". وأشار أحد المجيبين أنه في حين أصبحت الجهات الفاعلة الدولية حساسة بشكل متزايد لحقيقة أنه قد لا يكون لديها كل الحلول ، "إذا كان بإمكانهم الإفلات من العقاب [القيام بالأشياء بطريقتهم الخاصة] ، فسوف يفعلون ذلك". ورأى أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في جنوب السودان أن الأجانب يدركون بأن "الوافد من المفترض أن يكون الخبير" (وهو افتراض طعن به الشخص الذي تمت مقابلته). غالباً ما تكون عمليات التعاون استغلالية ، حيث يشعر أحد المشاركين بأنه "بقرة حلوب". قال العديد ممن تمت مقابلتهم إنهم واجهوا مشكلات مماثلة.

وهذا يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى التواضع من قبل الجهات الفاعلة الدولية للتواجد في أفضل مكان لها لدعم المدنيين ، والبحث عن طرق للاستماع بشكل أفضل ودعم وتمكين الجهات الفاعلة الوطنية في التحليل والمناصرة.

الحواز الهيكلية

يمكن أن تجعل الحواجز الهيكلية أيضاً مشاركة الجهات الفاعلة الوطنية بشكل استراتيجي في أولويات الحماية والمساهمة بشكل هادف في المناصرة الفعالة للحماية أكثر صعوبة. ففي كل من جنوب السودان والأردن ، يهيمن الأجانب على الهياكل والمناصب القيادية العليا. وفي جنوب السودان ، هناك اثنان فقط من المديرين المحليين لجنوب السودان في المنظمات الإنسانية الدولية المشاركة في الاستجابة ، مما يعني أن الممثلين الدوليين ، وليس المحليين ، كثيراً ما يقومون بالمناصرة.

كما أنه يتم تقويض مبادرات المناصرة التكميلية بسبب دورات التمويل الإنسانية القصيرة والافتقار إلى التمويل المرن. فعلى سبيل المثال ، في جنوب السودان تم حشد مجموعة نسائية احتجاجاً بعد سلسلة من هجمات الاغتصاب الفظيعة. ولقد اتصلوا بشريك دولي سبق لهم العمل معه ولكن بسبب القيود البيروقراطية ، لم يتمكن من تقديم الدعم المالي. ومع ذلك ، فقد حضر الاحتجاج ممثلو المنظمة الدولية ، وقاموا بتوثيقه

ونشره لاحقاً، مما أدى إلى تصور المشاركين أن المنظمات التي عملوا معها قد دعمت الاحتجاج مالياً، مما أدى إلى توترات بين المجموعات المعنية. وهذا يثير قضايا غير متوقعة، وعواقب ضارة محتملة من تصرفات الجهات الفاعلة الدولية، فضلاً عن تحديات حول التمويل غير المرن. ويؤدي نقص التمويل لتنفيذ مناصرة الحماية على الصعيد الوطني إلى اضطراب الجهات الفاعلة الوطنية إلى تطوير وتمثيل مواقف المناصرة وتعبئة الجهات الفاعلة الوطنية بدعم مالي ضئيل، إن وجد.

المصطلحات

إن المصطلحات المتعلقة بالحماية ليست مفهومة جيداً من قبل أي شخص عدا المتخصصين التقنيين داخل النظام الإنساني. ولا تستخدم العديد من الجهات الفاعلة الوطنية التي تعمل مع الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية لأغراض مناصرة الحماية لغة الحماية عموماً. ففي كلاً من الأردن وجنوب السودان، تحدثت الجهات الفاعلة الوطنية عن الحقوق والمساواة والسلام والأمن، بدلاً من الحماية. مثل جراي ميرال وآخرون. الحجة: "في بعض الأحيان، تفسر الجهات الفاعلة الدولية (وتعزز) الاختلافات في المصطلحات على أنها افتقار الجهات الفاعلة الوطنية للقدرة، مما يؤدي إلى اعتماد نهج بناء القدرات من أعلى إلى أسفل. وهذا يؤدي أيضاً إلى ضياع الفرص للتعلم المتبادل، والتفاهم، والمشاركة في خلق العمل ("جراي ميرال وآخرون، ٢٠٢١: ٢٥). في الواقع، كما قال أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في جنوب السودان: "استمع إلى مشاكي، دعونا نتوصل إلى حل معاً". إذن، يمكن أن تكون المصطلحات عاملاً استثنائياً آخر.

المخاطر

تنطوي المناصرة لتعزيز الحماية على مخاطر لأي جهة فاعلة - لا سيما عندما يقوم الأفراد والممثلون بمناصرة مباشرة تجاه الجهات المسؤولة أو أطراف النزاع. وبالنظر إلى هذه المخاطر، فإن العديد من المنظمات لم تضع على مر التاريخ المواطنين في مقدمة مناصرة الحماية المباشرة داخل بلدتهم. بينما يمكن للأجانب المغادرة، فإن قدرة الموظفين الوطنيين محدودة في القيام بذلك، مما يشكل مخاطر على هؤلاء الأفراد وأسرتهم وشركائهم. ففي جنوب السودان على سبيل المثال، أدت الدعوات الموجهة من منسقى المجتمع المدني في جنوب السودان للتعبة في ٣٠ أغسطس/آب ٢٠٢١، كجزء من الائتلاف الشعبي للعمل المدني (PCCA)، إلى إلقاء القبض، وتجميد الحسابات المصرفية التنظيمية والشخصية لمنظمات المجتمع المدني وممثليه، وزيادة مراقبة ممثلي المجتمع المدني المشتبه بهم، والانتشار المكثف لقوات الأمن. وهرب عدد من ممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم ممثلو منتدى المجتمع المدني في جنوب السودان، من البلاد (منظمة العفو الدولية، ٢٠٢١).

وأدت هذه المخاوف ببعض المنظمات الدولية و / أو الأفراد إلى استبعاد الجهات الفاعلة الوطنية من مبادرات مناصرة الحماية (Davies، ٢٠٢١). وغالباً ما تكون المخاطر أكبر بالنسبة للجهات الفاعلة الوطنية ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن المنظمات الدولية يجب أن تفترض تلقائياً أنه لا ينبغي لها المشاركة. كما قال أحد النشطاء: "لا تتحدث نيابة عني، دعني أتحدث عن نفسي". وصرحت إحدى الجهات الفاعلة الوطنية بأنها لا تشعر بمخاطر أكبر وأنها في وضع أفضل يسمح لها بالمناصرة مباشرة مع الحكومة المحلية والوزارات حيث قامت ببناء علاقة بينهم بالفعل (المرجع نفسه).

ومع ذلك، فإن مستوى المخاطرة ورغبة الجهات الفاعلة الوطنية في المشاركة في المناصرة المباشرة يثير تساؤلات حول كيف تدعم المنظمات الدولية المشاركة في المناصرة شركائها الوطنيين - بما في ذلك التخفيف من المخاطر المحتملة والاستجابة لها. غالباً ما تكون الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية ضعيفة في التخطيط لهذا الدعم وتمويله، مقارنةً بالدعم الذي تقدمه الجهات الفاعلة الدولية لحقوق الإنسان للمدافعين عن حقوق الإنسان (HRDs). يتعين على الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية أن يأخذوا في الاعتبار وإجهم في الرعاية والمسؤولية الأخلاقية تجاه الشركاء الوطنيين، والتعلم من الأساليب التي وضعها نظرائهم في مجال حقوق الإنسان. ويجب عليهم كحد أدنى إنشاء نظام إحالة للمنظمات التي تقدم الدعم المباشر للمدافعين عن حقوق الإنسان.

ويعود ذلك مرة أخرى إلى الاستماع إلى مبادرات المناصرة بين الجهات الفاعلة الدولية والوطنية ووضع نهج للشراكة بشأنها، بما في ذلك إجراء تحليلات مشتركة للمخاطر وطرق التخفيف منها. ففي جنوب السودان، دعمت المشاركة الاستباقية المستمرة مع الأمن القومي والجهات الفاعلة السياسية الأخرى منتدى المجتمع المدني في جنوب السودان في التخفيف من بعض المخاطر، لكنها لم تكن كافية بشكل كبير، كما يوضح المثال

أعلاه. قد تشمل الاستراتيجيات الأخرى التعبئة ، والاستفادة من الدعم السياسي من الدول ذات النفوذ ، واستخدام الشبكات والاتصالات ، والقيام بالدعوة الجماعية لمشاركة المخاطر ، أو تولي الجهات الفاعلة الوطنية مواقف أقل وضوحاً. ورغم أنه لا توجد إجابة صحيحة ، فإن الأفراد والمنظمات قادرين على اتخاذ خيارات مستنيرة حول مستوى المخاطر التي يرغبون في تحملها (دافيس ، ٢٠٢١).

الخلاصة: فرص لمزيد من المناهج التكميلية للمناصرة

وتشير التجربة في الأردن وجنوب السودان إلى فوائد واضحة للجهات الفاعلة الدولية والوطنية التي تعمل بمزيد من التكامل. مع الزخم العالمي بشأن التوطين والدعوات لإنهاء استعمار القطاع الإنساني ، هناك مطالب للجهات الفاعلة الإنسانية الدولية لإعطاء مزيد من الاعتراف والوضوح لأدوار وقيمة جهود مناصرة الحماية الوطنية. يجب أن يلتزم المجتمع الدولي بفهم ما إذا كانوا في وضع أفضل لقيادة جهود المناصرة ، أو لعب دور داعم من خلال تضخيم أصوات منصات المناصرة المحلية ، أو التراجع لفتح مساحة للجهات الفاعلة الوطنية لقيادة جهود المناصرة.

وتشير الجهات الفاعلة الوطنية إلى بذل بعض الجهات الفاعلة الدولية جهوداً أكبر للاستماع والفهم والتعاون ، على الأقل في بعض الحالات. قدم البعض أمثلة على الشراكات المتساوية. ومع ذلك ، لا يزال هذا الأمر مخصصاً، وغالباً ما يعتمد على الأفراد وتعاون الراغبين. تشكل البنية والمصطلحات والأنظمة والعمليات الخاصة بالنظام الإنساني الدولي حواجز أمام تعاون أكبر وأكثر مساواة ، مما يعزز النهج التنازلية والتسلسلات الهرمية وديناميكيات القوة ذاتها التي تسعى برامج إنهاء الاستعمار والتوطين إلى معالجتها.

لقد كانت الجهات الفاعلة الوطنية الذين تمت مقابلتهم واضحين بأن المنظمات الدولية لا ينبغي أن تفترض أنها تعرف قضايا الحماية التي يجب تحديدها أولوياتها للمناصرة أو كيفية التأثير على التغيير بشكل أفضل من الأشخاص المتضررين أو المنظمات الوطنية. لا يمكن أن يكون هناك نهج واحد يناسب الجميع ، ومن هنا تأتي الحاجة إلى المرونة والمشاركة المستمرة ، مع الملكية المشتركة والنظر في الميزة النسبية للجهات الفاعلة الدولية والوطنية في تنفيذ مناصرة الحماية.

وينبغي أن يكون التحليل والتقييم المشترك للمخاطر والنهج الاستراتيجية في مجال المناصرة من العوامل التي تؤدي إلى تحديد أدوار المناصرة التي تضطلع بها الجهات الفاعلة الدولية والوطنية. هذا هو أكثر أهمية في السياق الجيوسياسي حيث شرعية الجهات الفاعلة في الشمال العالمي موضع شك على نحو متزايد. تدرك الجهات الفاعلة الوطنية إلى حد كبير فوائد التعاون مع المنظمات الدولية ، ولكنها تتطلب منصة وثقة متساوية وأن يتم الاستماع إليها. كما قال أحد الفاعلين الوطنيين في جنوب السودان: "نحن محركات التغيير على المستوى الوطني". يجب الاعتراف بهم ودعمهم على هذا النحو.

التوصيات

توصيات للجهات الفاعلة الدولية

- توفير منصات للجهات الفاعلة الوطنية للمشاركة في مناصرة الحماية ، بما في ذلك على مستويات صنع القرار أو مباشرة مع صانعي القرار. ضمان المشاركة المتساوية للجهات الفاعلة الوطنية ، مع تحليل المواقف والأولويات للجهات الفاعلة الوطنية التي توفر المعلومات الكافية للنهج. ويمكن أن يكون ذلك من خلال التمثيل في المجموعات الاستشارية الاستراتيجية المعنية بالحماية أو قيادة منتديات الحماية أو المشاركة في ملكية استراتيجيات مناصرة الحماية. والتأكد بشكل استباقي من أن مثل هذه الجهود ليست رمزية وأن الأصوات الوطنية ليست مهمشة.

- بناء شراكات متكافئة ، بما في ذلك إشراك الجهات الفاعلة الوطنية في تطوير استراتيجيات التحليل والمناصرة. وينبغي أن يشمل ذلك تحليلاً مشتركاً لأدوار الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في مجال المناصرة. يجب أن يلتزم المجتمع الدولي بفهم ما إذا كانوا في وضع أفضل لقيادة جهود المناصرة ، أو لعب دور داعم من خلال تضخيم أصوات منصات الدعوة المحلية ، أو التراجع لفتح مساحة للجهات الفاعلة الوطنية لقيادة جهود المناصرة. أظهر التواضع واستمع.
- ضمان تحليل المخاطر المشتركة والتخفيف من حدتها مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. دعم استراتيجيات التخفيف والتخطيط المشترك للطوارئ. والتأكد من أن جميع الشركاء على دراية كافية بالمخاطر المحتملة وأنهم على استعداد لمواجهتها.
- الانخراط والمشاركة في العلاقات والسبل المستمرة لإحالة قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان إلى منظمات الحماية ، والعكس صحيح. والنظر في طرق للبحث عن مصادر لهذا الموضوع .
- الاستثمار في الشراكات طويلة الأمد والقدرة الوطنية على المناصرة. بناء تمويل مرن في إطار مبادرات المناصرة للتمكين من دعم المناصرة التفاعلي.
- ضمان دمج الجهات الفاعلة الوطنية بشكل كامل في الاستجابة الإنسانية ، بما في ذلك على المستويات الإستراتيجية ومستويات صنع القرار.
- الالتزام بمعالجة العوائق بشكل هادف أمام الجهات الفاعلة الوطنية التي تشارك على قدم المساواة في الدفاع عن المناصرة. يتضمن ذلك التعرف على ديناميكيات القوة وتفكيكها ، جنباً إلى جنب مع الأنظمة والعمليات والمصطلحات التي تدعمها.

التوصيات للجهات المانحة

- تحديد أولويات تمويل المناصرة كأداة لتعزيز الحماية. إضفاء المرونة على مبادرات المناصرة ، بما في ذلك مبادرات المناصرة التفاعلية.
- ضمان رصد أثر مناصرة الحماية ، بما في ذلك تحليل مجموعة نهج المناصرة والشراكات والأنشطة.
- تمويل وتحفيز الشراكات المتكافئة وطويلة الأمد بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. ضمان توفير الموارد الكافية لقدرات المناصرة عبر الجهات الفاعلة الوطنية والدولية.
- تشجيع حوار الفاعلين الوطنيين مع الدول وصناع القرار. تحفيز الشركاء الدوليين على دعم ذلك ، واتخاذ خطوات لضمان ألا يكون ذلك رمزياً. دعم الجهات الفاعلة الوطنية للمشاركة بشكل مباشر في الحوار من خلال منصات رسمية أو غير رسمية. استمع.
- ضمان ألا يكون لأولويات التمويل التي يحركها المانحون عواقب سلبية. وضع في اعتباره ما يمكن أن تكون عليه هذه العواقب من خلال الحوار المباشر مع الجهات الفاعلة الوطنية.

توصيات للجهات الفاعلة المحلية والوطنية

- استمر في المطالبة بمساحة متساوية للمساهمة والمشاركة وقيادة مبادرات الدعوة. اقترب من الجهات الفاعلة الدولية بأجندات مناصرة واضحة وطلبات حول كيفية دعم الجهات الفاعلة الوطنية في أهداف المناصرة من خلال الشراكات.
- طالبوا بأن تكون أي شراكات مع الجهات الفاعلة الدولية حقيقية ومتساوية وليست رمزية. وقوموا باستدعاء الجهات الدولية عندما تفشلوا في ضمان ذلك.
- ابحث عن التعلم بين بلدان الجنوب وتبادل الفرص حول كيفية إجراء المناصرة في السياقات الصعبة ، على سبيل المثال من خلال عضوية منتديات بلدان الجنوب مثل شبكة NEAR والتحالف من أجل تمكين الشراكة.

سوا جنوب السودان (٢٠١٨) "سوا جنوب السودان: أول قمة على الإنترنت لجنوب السودان". الموقع الإلكتروني (www.sawasouthsudan.com).

SSCSF (٢٠١٨) جنوب السودان يراقب. فيلم قصير. رابط اليوتيوب، ٦ آذار (www.youtube.com/watch?v=iTvWlAhEzLw).
بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان UNMISS (٢٠٢٠) تقوم دورية حفظ السلام بالتحقيق في الاشتباكات الطائفية في جونجلي"، في ٢٠ مايو/أيار (https://unmiss.unmissions.org/unmiss-peacekeeping-patrol-investigates-intercommunal-clashes-jonglei).

بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (٢٠٢١) 'الخلفية'. صفحة الويب (https://unmiss.unmissions.org/background).
مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٠٢٠ أ): "الحالة في جنوب السودان: تقرير الأمين العام". ٢٦ February ٢٠٢٠ (https://www.un.org/press/docs/2020/20200220.sgsmr20200226.shtml).
(pdf.١٤٥_٢٠٢٠_VD/s/CF٦E٤FF٩٦FF٩-ACD٣-٤E٩C-٦D٢٧-VB٦٥BFCF٩B//www.securitycouncilreport.org/atf/cf)

UNSC (٢٠٢٠ September ٨, ٨٩٠/٢٠٢٠/٢٠٢٠b) 'Situation in South Sudan: report of the Secretary-General'. Report S (www.un.org/press/docs/2020/20200908.sgsmr20200908.shtml).
(pdf.٨٩٠_٢٠٢٠_VD/S/CF٦E٤FF٩٦FF٩-ACD٣-٤E٩C-٦D٢٧-VB٦٥BFCF٩B//securitycouncilreport.org/atf/cf)
UNSC (٢٠٢١) 'S/PV'. Report of the Secretary-General on the Sudan and South Sudan'. ٢١ June (www.un.org/press/docs/2021/20210621.sgsmr20210621.shtml).
(pdf.٨٨٠_VD/S_PV/CF٦E٤FF٩٦FF٩-ACD٣-٤E٩C-٦D٢٧-VB٦٥BFCF٩B//securitycouncilreport.org/atf/cf)



مجموعة السياسات الإنسانية (HPG) هي إحدى الفرق الرائدة في العالم التي تضم باحثين مستقلين ومتخصصين في مجال الاتصالات للعمل في مجال القضايا الإنسانية. كما أنها مختصة بتحسين السياسات والممارسات الإنسانية من خلال الجمع بين التحليل عالي الجودة والحوار والنقاش.

مجموعة السياسة الإنسانية
معهد التنمية الخارجية
Blackfriars Road ٢٠٣
لندن SE١ ANJ
المملكة المتحدة

هاتف: +٤٤ (٠) ٢٠ ٧٩٢٢ ٣٠٠
فاكس: +٤٤ (٠) ٢٠ ٧٩٢٢ ٣٩٩
البريد الإلكتروني: hpgadmin@odi.org
الموقع الإلكتروني: odi.org/hpg
